أكدت أن الهجمات الصاروخية تهدد الأمن الإقليمي

واشنطن: صواريخ الحوثي لم تكن موجودة قبل الحرب

روحاني يبرر إطلاق الصواريخ البالستية ضد السعودية: العدوان هو السبب

السفيرة الأميركية في المنظمة الدولية نيكي هيلي

أدان البيت الأبيض، أمس الأربعاء، الهجمات الصاروخية التي تشنها ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران على السعودية، مشدداً على أن الأنظمة الصاروخية في اليمن لم تكن موجودة قبل الصراع.

كما وصف البيت الأبيض الهجمات الصاروخية للحوثيين على السعودية بأنها تهديد للأمن الإقليمي.

وكانت الولايات المتحدة اتهمت إيران، الثلاثاء، بإمداد المتمردين الحوثيين في اليمن بصاروخ أطلق على السعودية في تموز، ودعت الأمم المتحدة إلى تحميل إيران المسؤولية عن انتهاك قرارين لمجلس الأمن.

وقالت السفيرة الأميركية في المنظمة الدولية، نيكي هيلي، إن المعلومات التي كشفت عنها السعودية أظهرت أن الصاروخ الذي أطلق في يوليو إيراني من طراز (قيام)، ووصفته بأن "نوع من الأسلحة التي لم تكن موجودة في اليمن قبل الصراع".

وتستهدف القوات التي تقودها السعودية، والتي تدعم الحكومة المعترف بها دوليا في اليمن، الحوثيين المتحالفين مع إيران.

وأفادت هيلي أن الحرس الثوري الإيراني انتهك قرارين لمجلس الأمن بشأن اليمن وإيران بتقديمه الأسلحة للحوثيين.

وأضافت أن صاروخا جرى إسقاطه فوق السعودية، السبت، "ربما يكون إيراني المنشأ أيضا".

وتابعت: "نشجع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على اتخاذ الإجراء اللازم لتحميل النظام الإيراني المسؤولية عن هذه الانتهاكات".

ومن جانبه، أعلن ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، الثلاثاء، أن إمداد إيران الفصائل المسلحة في اليمن بالصواريخ "يعد عدوانا عسكريا ومباشرا من جانب النظام الإيراني، وقد يرقى إلى اعتباره عملا من أعمال الحرب ضد المملكة".

من جهة أخرى، برر الرئيس الإيراني حسن روحاني، الهجمات الصاروخية التي تشنها ميليشيات الحوثي من اليمن على السعودية. وذكر أن ما وصفه بالعدوان هو السبب.

روحاني قال إن دولا كبرى لم تتمكن من المساس بإيران لقوتها ومكانتها، حسب تعبيره.

وأعلنت السعودية، السبت، أن قواتها اعترضت فوق مطار الرياض صاروخا باليستيا أطلقه الحوثيون، ما أدى إلى سقوط شظايا منه في حرم المطار. والصاروخ هو الأول الذي يبلغ مداه العاصمة السعودية.

واتهم ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إيران بتزويد الحوثيين بالصواريخ.

إلى ذلك، عبرت روسيا أمس الأول عن "قلقها البالغ" ازاء تطورات الاحداث في اليمن بعد أن فرض التحالف الذي تقوده السعودية حصارا على المنافذ البرية والبحرية والجوية لهذا البلد ردا على إطلاق المتمردين الحوثيين صاروخا بالستيا باتجاه الرياض.

واشارت وزارة الخارجية الروسية في بيان الى "إطلاق صاروخ بالستي باتجاه السعودية في 4 نوفمبر من الاراضي اليمنية».

وتابعت ان اطلاق الصاروخ تبناه "القادة الحوثيون" ورغم ذلك فأن "السلطات السعودية تتهم طهران بالوقوف خلف وراء هذا +العمل العدواني+"، مشيرة إلى ان إيران، الحليف القوي لموسكو، "ترفض هذه الاتهامات قطعيا».

وأضافت الوزارة أن التحالف الدولي الذي تقوده السعودية "ضاعف ضرباته ضد صنعاء بشكل كبير واعلن في 6 نوفمبر حصارا جويا وبحريا وبريا لفترة غير محددة على كافة المناطق اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون».

وقالت الوزارة إن "تطورات الاحداث تثير قلقا بالغا لدى موسكو"، ويمكن أن يؤدي إلى "تصاعد جديد في المعارك وارتفاع اعداد الضحايا بين المدنيين وتدهور الاوضاع الانسانية الحرجة في اليمن».

الولايات المتحدة أصبحت الدولة الوحيدة غير المنضوية في الاتفاقية

واشنطن تسخر من «انضمام» سورية إلى اتفاق باريس المناخي

أعلنت سورية أمس الأول امام قمة المناخ الـ23 في بون عزمها على الانضمام الى اتفاقية باريس حول المناخ، في قرار سارعت الولايات المتحدة للاستهزاء به لا سيما وانها سيجعلها الدولة الوحيدة في العالم غير المنضوية في هذه الاتفاقية الدولية.

وقال المتحدث باسم اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نيك نوتال "فهمنا ان حكومة سورية اعلنت اليوم نيتها الانضمام الى اتفاق باريس».

وصادقت الولايات المتحدة على الاتفاق الذي تم اعتماده عام 2015 إلا أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعلن في وقت سابق من العام الجاري أن بلاده ستنسحب بسبب عدم تلبيته لمصالحها.

وأفادت مديرة منظمة "اندي آكت" غير الحكومية صفاء الجيوسي التي كانت تتابع الجلسة "قالوا انهم يريدون الانضمام الى اتفاق باريس"، مشيرة الى اعلان ادلى به مندوب سورية الثلاثاء خلال الجلسة العامة للقمة امام زملائه المفاوضين في مسألة المناخ.

وعرف نوتال المندوب السوري على أنه معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة وضاح قطماوي.

وأضاف أن على السوريين تقديم "أدواتهم للمصادقة" (أي الرسالة الرسمية الموقعة من دمشق) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك قبل أن يصبح التزامهم بالاتفاق رسميا.

وفي 22 اكتوبر، أقر مجلس الشعب السوري بالأكثرية "مشروع القانون المتضمن التصديق على انضمام سورية إلى اتفاق باريس الخاص بتغير المناخ" حيث "أصبح قانونا».

ورحبت أطراف مشاركة في الاجتماعات الممتدة على مدى 12 يوما والتي يتوجب عليها تفصيل الاتفاقية وتطبيقها بخبر انضمام سورية.

وقال المفاوض جنوب الافريقي مايسيلا كيكانا لوكالة فرانس برس إن "انضمام سورية إلى اتفاق باريس سيكون أمرا جيدا».

من جهته، قال المفاوض في ملف المناخ من مركز الصين الوطني لاستراتيجية التغير المناخي والتعاون الدولي تشاي كيمين "هذا أمر رائع».

وأضاف انهم آخر جهة توقع على اتفاقية باريس للمناخ "ما يترك طرفا واحدا فقط أعلن عن انسحابه،" في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وستكون بذلك سورية الغارقة في حرب دامية الدولة الـ197 التي توقع على اتفاقية المناخ الهادفة إلى الحد من الاحتباس الحراري. وفي واشنطن لم يرق قرار دمشق للمتحدثة باسم الخارجية الاميركية هيذر نويرت التي وصفته بـ"المثير للسخرية».

وقالت المتحدثة "بصراحة، سورية مهتمة فعلا؟ هذا مضحك"، مضيفة "اذا كانت الحكومة السورية تهتم كثيرا بما هو موجود في الجو فالأحرى بها ان تبدأ بعدم قصف شعبها بالغازات السامة».

«عزلة تامة»

وأعلنت الولايات المتحدة أنها تنوي الانسحاب من الاتفاقية «إلا في حال توصل الرئيس إلى بنود أكثر ملاءمة بالنسبة للأعمال التجارية والعمال ودافعي الضرائب الأميركيين».

إلا أن إدارة ترامب لم توضح ماهية هذه البنود.

وقال ألدين مبير من المعهد الاميركي "اتحاد العلماء المعنيين" "هذا يعني ان الولايات المتحدة باتت معزولة" مضيفا "حول موضوع المناخ هذا، لا يريد احد ان يكون الى جانب دونالد ترامب الذي اصبح في عزلة تامة».

وأشارت مديرة ملف التغير المناخي في "معهد موارد العالم" باولا كاباليرو "مع انضمام سورية، بات العالم بأسره حاليا ملتزما بشكل حازم حيال تحقيق تقدم بشأن المناخ، عدا دولة واحدة».

وأضافت "على ذلك أن يجعل إدارة ترامب تتوقف وتفكر في إعلانها غير الحكيم الانسحاب من اتفاقية باريس».

ودخلت الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في فرنسا في ديسمبر 2015 حيز التنفيذ في 4 نوفمبر عام 2016.

وتنص بنودها على أنه لا يمكن لأي دولة تقديم طلب رسمي بنيتها الانسحاب قبل مرور ثلاثة أعوام على تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وستحتاج بعد ذلك إلى عام للانسحاب كليا، ما يعني أنه لن يكون بإمكان الولايات المتحدة الانسحاب حتى اليوم التالي من الانتخابات عام 2020.

من جانبه قال محمد آدو من منظمة "كريستشيان ايد" غير الحكومية "حين يتاح حتى لسورية، مع كل مشاكلها، ان تدرك أهمية وجود اتفاق دولي حول المناخ، هذا يثبت الى اي حد يتبنى الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة عقائديا إنكار مسألة المناخ».

بعد استقالة سعد الحريري

أميركا والاتحاد الأوروبي يجددان دعمهما للبنان

الرئيس اللبناني ميشال عون خلال اجتماع مع أعضاء الحكومة

جدد الاتحاد الأوروبي أمس الأربعاء مساندته لاستقرار لبنان ووحدته بعد الأزمة التي فجرتها استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري السبت الفائت وذلك بعدما أعلنت الولايات المتحدة مساندتها لحكومة بيروت التي اتهمتها السعودية بإعلان الحرب عليها.

وتختلف بيانات التأييد للبنان التي أعلنها سفراء الاتحاد الأوروبي يوم الأربعاء ووزارة الخارجية الأمريكية يوم الثلاثاء اختلافا حادا عن موقف السعودية التي وضعت لبنان بكامله في سلة واحدة مع جماعة حزب الله المدعومة من إيران كطرف معاد لها.

ودخل لبنان في أزمة حادة منذ أن أعلن الحريري، المتحالف مع الرياض، استقالته السبت الفائت في كلمة ألقاها من السعودية اتهم فيها حزب الله وإيران بإثارة الفتنة في العالم العربي وأشار إلى محاولة لاغتياله.

وأثارت الملابسات المحيطة بالاستقالة المفاجئة تكهنات، فيما نفت السعودية تقارير عن وضعها الحريري قيد الإقامة الجبرية. وتقول إنه استقال لأن حزب الله أصبح هو المهيمن على الحكومة.

وأعادت الخطوة لبنان إلى واجهة الصراع في الشرق الأوسط بين السعودية وإيران والذي ظهر كذلك في سورية والعراق والبحرين واليمن.

ودعا سفراء الاتحاد الأوروبي في بيان كافة الأطراف إلى "مواصلة الحوار البناء" والعمل على تعزيز المؤسسات اللبنانية والإعداد للانتخابات البرلمانية في بداية 2018 التزاما بالدستور.

ويوم الثلاثاء قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن لبنان شريك قوي للولايات المتحدة.

وقالت هيذر نويرت المتحدثة باسم الوزارة "الولايات المتحدة تدعم بقوة المؤسسات الشرعية في دولة لبنان".

وأضافت "نتوقع من جميع أعضاء المجتمع الدولي احترام هذه المؤسسات وسيادة لبنان واستقلاله السياسي".

وتصنف الولايات المتحدة حزب الله جماعة إرهابية.

لكنها راع رئيسي للجيش اللبناني الذي يتلقى الدعم من بريطانيا أيضا.

وتلقى لبنان مساعدات غربية كبيرة كذلك لمساعدته على استضافة 1.5 مليون لاجئ سوري أي ما يعادل ربع عدد سكانه.

وحزب الله الذي أسسه الحرس الثوري الإيراني في عام 1982 هو أقوى جماعة في لبنان إذ يفوق تسلحيه تسليح الجيش الوطني كما أنه يتمتع بنفوذ كبير في الحكومة.

ولم يرد حزب الله أو الحكومة اللبنانية على الاتهامات التي وجهها وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج ثامر السبهان بأن لبنان وحزب الله أعلنا الحرب على المملكة.

ورفض الرئيس ميشال عون، المتحالف مع حزب الله والذي تولى السلطة العام الماضي، قبول استقالة الحريري قائلا إنه يريده أولا أن يعود إلى لبنان ليجتمع معه شخصيا ليفهم منه أسباب استقالته.

وقال نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني إن الحكومة الائتلافية بقيادة الحريري ما زالت قائمة.

وزير خارجية العراق: لسنا مع عزل أو محاصرة أي بلد

قال وزير خارجية العراق إبراهيم الجعفري أمس الأربعاء إن العراق ليس مع عزل أو محاصرة أي بلد وإنما يؤيد الحوار لحل الخلافات. وقال الجعفري في العاصمة القطرية الدوحة "نحن لسنا مع عزل أي بلد وليس مع محاصرة أي بلد. نحن مع الحوار حتى مع وجود مشاكل".

وقطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية وروابط النقل مع الدوحة في الخامس من يونيو حزيران واتهمتها بدعم إيران وجماعات إسلامية متشددة وهو ما تنفيه الدوحة.

أردوغان سيزور قطر في منتصف نوفمبر

قالت مصادر رئاسية أمس الأربعاء إن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان سيتوجه الأسبوع المقبل إلى قطر التي دعمتها أنقرة في خلافها مع جيرانها في الخليج.

وأضافت المصادر أن إردوغان سيزور الدوحة يوم الأربعاء المقبل بعد زيارته لروسيا والكويت.

وساندت تركيا قطر منذ أن قطعت السعودية ومصر والإمارات والبحرين علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية معها في يوليو تموز واتهمتها بدعم الإرهاب وهو ما تنفيه قطر.

وعززت تركيا علاقاتها التجارية مع قطر منذ بدء الحظر وأجرت الدولتان تدريبات عسكرية مشتركة في قطر التي يوجد لأنقرة قاعدة عسكرية فيها. وقالت تركيا إنها سترسل 3000 جندي إلى تلك القاعدة.

انتقدت التحقيق الدولي في الهجمات الكيماوية

روسيا تعارض مشروع قرار بتمديد تفويض مهمة للأمم المتحدة بسورية

قالت وكالة الإعلام الروسية نقلا عن سيرجي ريابكوف نائب وزير الخارجية قوله إن موسكو تعارض مشروع قرار بالأمم المتحدة يقضي بتمديد تفويض تحقيق دولي في أمر الهجمات الكيماوية في سورية.

ويقضي مشروع القانون الأمريكي بألا تطور سورية أو تنتج أسلحة كيماوية ويطالب كل الأطراف بالتعاون التام مع التحقيق الدولي.

إلى ذلك، رفضت روسيا أمس الأول الثلاثاء تقريرا لتحقيق دولي يتهم الحكومة السورية بالمسؤولية عن هجوم فتاك بالغاز السام فيما يثير شكوكا حول ما إذا كان بوسع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الاتفاق على تمديد تفويض التحقيق قبل انتهائه في الأسبوع القادم.

واستخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد محاولة أمريكية أولية لتجديد تفويض التحقيق المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 24 من أكتوبر تشرين الأول قائلة إنها تريد انتظار نشر تقرير التحقيق بعد ذلك بيومين.

واقترحت بعد ذلك مسودة قرار منافسة قال فلاديمير سافرونكوف نائب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة يوم الثلاثاء إنها تهدف لتعزيز فاعلية التحقيق وتصحيح "أخطاء ومشكلات منهجية".

وقال سافرونكوف لمجلس الأمن خلال اجتماع بشأن التقرير "دون تغيير شامل سيصبح أداة لتصفية الحسابات مع السلطات السورية".

وخلص التقرير إلى مسؤولية الحكومة السورية عن هجوم في الرابع من أبريل نيسان استخدم فيه غاز السارين المحظور في بلدة خان شيخون التي تسيطر عليها المعارضة وأودى بحياة عشرات الأشخاص. ونفت الحكومة السورية استخدام أسلحة كيماوية. ودفع الهجوم الكيماوي الولايات المتحدة إلى القيام بضربة صاروخية بعده بأيام استهدفت قاعدة جوية سورية.

وقال جوناثان ألين نائب سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة مخاطبا مجلس الأمن إن روسيا تحاول "التستر على جرائم النظام السوري".

وقالت نيكي هيلي سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إنه لا يمكن أن يكون هناك أمام مجلس الأمن ما هو أهم من تجديد تفويض التحقيق الدولي. وقال دبلوماسيون إن الولايات المتحدة عدلت مسودة قرارها في محاولة لكسب تأييد روسيا.

وقالت هيلي "أي شخص يمنعنا من تحقيق هذا الهدف يساعد ويدعم أولئك الذين يستخدمون أسلحة كيماوية. إنهم يساعدون في ضمان، ليس فقط موت المزيد من النساء والأطفال، وإنما موتهم بإحدى أشد الطرق الممكنة قسوة وألما".

ويحتاج أي قرار من أجل صدوره إلى موافقة تسعة أعضاء مع عدم استخدام أي من الأعضاء الخمسة الدائمين، روسيا والصين والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حق النقض.

وأبلغ ألين الصحفيين أن مسودة القرار الروسية "لا تتمتع سوى بدعم ضئيل للغاية، إن وجد أصلا، في المجلس وليس أمامها فرص حقيقية للنجاح".

كان التحقيق قد خلص في السابق إلى مسؤولية القوات الحكومية السورية عن ثلاث هجمات بغاز الكلور في 2014 و2015 وأن تنظيم الدولة الإسلامية استخدم غاز الخردل.

ووافقت سورية في 2013 على تدمير أسلحتها الكيماوية بموجب اتفاق توسطت فيه روسيا والولايات المتحدة.

المحكمة الدستورية في إندونيسيا تعترف بالديانات المحلية

اعترفت المحكمة الدستورية في إندونيسيا بحقوق أتباع الديانات الأخرى غير الديانات المعترف بها رسميا في البلاد في خطوة رحب بها نشطاء باعتبارها "صفحة جديدة للحريات الدينية".

ووسط تزايد التعصب تجاه الأقليات في الدولة التي تضم أكبر أغلبية مسلمة في العالم، قالت المحكمة إنه لن يطلب من الإندونيسيين تحديد ما إذا كانوا مسلمين أو كاثوليك أو بروتستانت أو هندوس أو بوذيين أو كونفوشيين في أوراق هوياتهم الوطنية.

وجاء الحكم الذي صدر يوم الثلاثاء وأطلعت عليه رويترز بعد طعن قضائي من أتباع بعض الديانات المحلية. وأوصت المحكمة بإضافة خانة سابعة باسم "المؤمنون" في خانات الأديان ببطاقات الهوية.

وقال بونار تيجور نايبوسبوس من معهد سيتارا الذي يدعو للتعايش بين الأديان إن الإندونيسيين الذين رفضوا كتابة أحد الأديان المعترف بها في بطاقات هويتهم حرموا من فرص التعليم والعمل والزواج القانوني.